

Distr.: General
16 September 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٩٨ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

الصلة بين نزع السلاح والتنمية

تقرير الأمين العام

إضافة**

رابعاً - المعلومات الواردة من الاتحاد الأوروبي

[الأصل بالإنكليزية]

[١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥]

يؤدي انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى زعزعة استقرار المجتمعات وإعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولقد أدرج اتحاد الأوروبي في استراتيجيته لمكافحة التكديس غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمتاجرة غير المشروعة بها، التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تدابير الاستجابة اللازمة للتغلب على التهديدات الناشئة عن التكديس غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمتاجرة غير المشروعة بها. وتؤكد الاستراتيجية الحاجة إلى وضع سياسات أمنية وإنمائية متسقة تستخدم جميع الوسائل المتاحة للاتحاد الأوروبي على

* A/70/150.

** المعلومات التي تتضمنها هذه الإضافة وردت بعد إصدار التقرير الرئيسي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

250915 210915 15-15700 (A)



الصعيدين المتعدد الأطراف والإقليمي. وفي ذلك السياق يقدم الاتحاد الأوروبي، كجزء من سياسته الخارجية والأمنية المشتركة، الدعم المالي لأنشطة محددة تهدف إلى التصدي للتهديدات الأمنية الناجمة عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر غير الخاضعة للمراقبة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، بما في ذلك في جنوب شرق أوروبا ومنطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وليبيا ومنطقة الساحل وأمريكا الوسطى، وكذلك من خلال مشروع الاتحاد الأوروبي لتتبع الأسلحة (iTrace). ويساعد الاتحاد الأوروبي أيضا البلدان الشريكة على الوفاء باحتياجاتها في الأجلين القصير والطويل.

وتهدف معاهدة تجارة الأسلحة إلى وضع نظام لتجارة الأسلحة يتسم بمزيد من المسؤولية، من أجل منع وقوع الأسلحة في أيدي غير مأمونة، مما يخفف المعاناة البشرية ويسهم بصورة ملموسة في تحقيق السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. فسوء تنظيم التجارة العالمية في الأسلحة التقليدية والذخائر يزيد من حدة التزايدات والفقر وانتهاكات حقوق الإنسان. وقد دأب اتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على دعم عملية المعاهدة، وكرست موارد دبلوماسية ومالية كبيرة لزيادة الوعي بالمعاهدة. ووضع الاتحاد الأوروبي برنامجا محددا وطموحا لدعم تنفيذ البلدان الثالثة للمعاهدة. ويساعد ذلك البرنامج الدول على تعزيز نظمها لنقل الأسلحة وفقا لمتطلبات المعاهدة.

وقد أدى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، على مدى سنوات عديدة، دورا رائدا في مراقبة تصدير الأسلحة، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي. وتضمنت مدونة قواعد السلوك للاتحاد الأوروبي المتعلقة بصادرات الأسلحة آلية شاملة وحددت عدة معايير منها صون السلام والأمن والاستقرار واحترام القانون الإنساني الدولي. وكذلك فإن الألغام ومخلفات الحرب الأخرى من المتفجرات تعيق السلام المستدام والتنمية الطويلة الأجل للمجتمعات المتضررة منها. وما برح الاتحاد الأوروبي يشارك بنشاط منذ عام ١٩٩٢ في دعم برامج إزالة الألغام وبرامج البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا ذات الصلة، فضلا عن تقديم المساعدة لضحايا الألغام. ولم يزل الاتحاد الأوروبي يقدم المساعدة إلى البلدان الثالثة في جهودها للامتنال للأهداف المحددة في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، وهي القضاء على الألغام وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة التي تسببها تلك الأسلحة. وكذلك ظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بمهدفه المتمثل في عدم تسبب الألغام في وقوع ضحايا على الإطلاق، عن طريق تنفيذ مشاريع تعالج ما يتعرض له السكان المتضررون من الألغام من تهديدات مباشرة، وتعزز تطبيق المعاهدة. وقد كان من ضمن الأدوات الرئيسية برنامج المساعدة المخصص لدعم تنفيذ خطة

عمل كارتاحينا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. وشارك الاتحاد الأوروبي بنشاط بصفة مراقب في المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في الاتفاقية المعقود في مابوتو في حزيران/يونيه ٢٠١٤، حيث اعتُمدت وثيقة طموحة لدورة الاستعراض التالية. وفي الفترة منذ عام ٢٠١٠ وحدها، أسهم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بأكثر من نصف بليون يورو في مشاريع مكافحة الألغام في جميع أنحاء العالم. ويمثل ذلك المبلغ أكثر من ثلث المساعدات المالية التي قدمها العالم خلال تلك الفترة للمشاريع الجارية في البلدان والمناطق الشديدة التضرر في العالم، مما جعل الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الدول الأعضاء فيه، أهم جهة مانحة في الميدان. وتغذي تلك المساهمات الكبيرة التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
